ترجمات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إعادة دمج العراقيين العائدين إلى ديارهم بعد النزاع
دروس من التباين بين أربع مجتمعات

د. مارا ريفكين بنيامين كريك د. رائد الدليمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إعادة دمج العراقيين العائدين إلى ديارهم بعد النزاع: دروس من التباين بين أربع مجتمعات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ترجمات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، التعليم والمجتمع

د. مارا ريفكين/ أستاذة قانون في جامعة ديوك، تركز أبحاثها على النزاعات المسلحة، العدالة الانتقالية، والهجرة، مع اهتمام خاص بالشرق الأوسط وأفريقيا. تحمل دكتوراه في العلوم السياسية وشهادة قانون من جامعة ييل، وأجرت بحوثاً ميدانية في مصر والعراق وسوريا وجنوب السودان.

بنيامين كريك/ بنيامين كريك هو طالب دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة ديوك، يركز بحثه على الانتقالات من عدم الاستقرار السياسي، مع اهتمام خاص بالهجرة القسرية والحنين إلى الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط. يحمل ماجستير في العلوم السياسية من جامعة يوتا وبكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط واللغة العربية من جامعة أركنساس.

د. رائد الدليمي/ أستاذ مساعد في العلوم السياسية في الجامعة العراقية ببغداد، حاصل على دكتوراه من جامعة واين ستيت. تتركز أبحاثه على الهجرة والشتات وقضايا السياسة في الشرق الأوسط والعراق، ونُشرت أعماله في مجلات ومراكز بحثية مرموقة.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:
لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

النتائج الرئيسية

يُبرز هذا التقرير التباين في مواقف المجتمعات المحلية تجاه عودة وإعادة اندماج النازحين داخلياً وغيرهم من العائدين العراقيين من سوريا، ممن يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون عائلياً أو بشكل آخر بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لا تزال هذه الفئة تواجه عوائق اجتماعية واقتصادية كبيرة تحول دون عودتها وإعادة اندماجها في مجتمعاتها الأصلية. كما أن هناك اختلافات محلية تؤثر على مدى نجاح هذه العمليات.

أظهرت المقابلات والبيانات الأصلية التي جمعها مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) في أربع مناطق شهدت تدفقات كبيرة للعائدين مؤخراً، وجود تباينات واضحة في مواقف المجتمعات تجاه إعادة الاندماج. وتُسلّط النتائج الرئيسية التالية الضوء على العوامل المجتمعية التي تؤثر على نتائج إعادة الاندماج، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم السياسات والبرامج المستندة إلى الأدلة في مجالات إدارة الهجرة، وبناء السلام، وتعزيز التماسك الاجتماعي في العراق بعد داعش:

- تشكّل الخلفية الصراعية للمجتمع، بما في ذلك السيطرة السابقة لتنظيم داعش وما خلّفته من دمار واسع النطاق وانتهاكات جسيمة، عاملاً أساسياً في تشكيل مواقف السكان المحليين تجاه النازحين والعائدين.
- تلعب الانقسامات العرقية والدينية، إضافةً إلى النزاعات على السلطة، دوراً في تشكيل وجهات نظر المجتمعات حول العودة.
- قد تؤثر درجة الثقة في الجهات المسؤولة عن عمليات العودة—بما في ذلك الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية والقبلية—على كيفية استقبال العائدين في المجتمع.
- غالباً ما يتم الحكم على العائدين بناءً على أفعالهم خلال فترة النزاع، لكن في كثير من الحالات، لا يكون لدى أفراد المجتمع معرفة مباشرة بتاريخ العائد أو ما إذا كان قد خضع لإجراءات إعادة اندماج رسمية أو تلقى دعماً قبل عودته. هناك تباين ملحوظ في مواقف المجتمع تجاه العائدين من مخيمات معينة، لا سيما مخيم الهول للاجئين في سوريا، حيث يُنظر إلى سكانه على أنهم تعرضوا لفكر داعش لفترة أطول، مما يثير مخاوف أكبر بشأن اندماجهم.

الخلفية

عن مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC)

كيف ولماذا يترك الأفراد الجماعات المسلحة؟ وكيف يمكنهم القيام بذلك بشكل مستدام دون العودة إلى دوائر النزاع؟ هذه الأسئلة هي جوهر مبادرة إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR).

يُعد مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) مشروعاً متعدد السنوات والشراكات، يهدف إلى تطوير نهج موحد وصارم لدراسة كيفية ولماذا يخرج الأفراد من النزاعات المسلحة، كما يسعى إلى تقييم فعالية التدخلات المصممة لدعم انتقالهم إلى الحياة المدنية. يهدف المشروع إلى تقديم معلومات تدعم تصميم البرامج وتنفيذها استناداً إلى الأدلة، مما يسهم في تحسين فعاليتها في الوقت الفعلي. وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن الدروس المستخلصة من قاعدة الأدلة المتزايدة لمشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) ستدعم جهود حل النزاعات وبناء السلام بشكل أكثر فعالية.

يحظى مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) بدعم سخي من وزارة الخارجية الألمانية (GFFO)، الشؤون العالمية الكندية (GAC)، وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية (FDFA)، وزارة الخارجية الأيرلندية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كما يتم تنفيذه بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إدارة عمليات السلام في الأمم المتحدة (DPO)، البنك الدولي، ومركز أبحاث السياسات التابع لجامعة الأمم المتحدة (UNU-CPR).

عن سلسلة التقارير

تهدف سلسلة تقارير نتائج مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) إلى توفير الأدلة حول التحولات بعد النزاع والبرامج ذات الصلة في متناول صانعي السياسات والممارسين في الوقت الفعلي. تقدم التقارير لمحات موجزة عن النتائج (أو النتائج الناشئة) عبر مجموعة واسعة من الموضوعات، وتتضمن تحليلات للآثار السياسية أو العملية لهذه النتائج على الأمم المتحدة وشركائها.

عن هذا التقرير

يتناول هذا التقرير التباينات المحلية في مواقف المجتمعات تجاه عودة وإعادة اندماج النازحين داخلياً وغيرهم من العائدين العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون فعلياً أو نظرياً بتنظيم داعش. يركز التقرير على أربع مدن عراقية:

- القائم - محافظة الأنبار
- الحبانية - محافظة الأنبار
- طوزخورماتو - محافظة صلاح الدين
- المحلبية - محافظة نينوى

تم اختيار هذه المناطق بسبب العدد الكبير من النازحين العائدين إليها من المخيمات داخل العراق، بالإضافة إلى استقبالها لفئتين أخريين من العائدين:

1. العراقيون العائدون من مخيم الهول في سوريا عبر الإجراءات الرسمية التي تديرها حكومة العراق.
2. العراقيون العائدون عبر طرق «غير رسمية» أو «شبه رسمية»، حيث عادوا إلى العراق خارج إطار عمليات الإعادة الرسمية، غالباً عبر الحدود غير النظامية، وأحياناً بمساعدة المهربين.

يركز التقرير على مواقف المجتمعات المضيفة تجاه العائدين بشكل عام، ويتناول بعض النتائج المتعلقة بهاتين الفئتين بشكل خاص.

تُعدّ عودة وإعادة اندماج العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم داعش—سواء كانوا عائدين من داخل العراق أو من الخارج—عاملاً حاسماً في جهود بناء السلام وترسيخ الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. ومع ذلك، تطرح هذه العودة تحديات خاصة، نظراً لما تتعرض له هذه الفئة من وصم اجتماعي، إلى جانب المخاوف الأمنية المشروعة التي تبديها المجتمعات المضيفة. وتُشير البيانات إلى أن بعض المجتمعات شهدت معدلات عودة أعلى، وكانت أكثر تقبّلاً ودعماً للعائدين مقارنة بغيرها، وهو ما انعكس في مؤشرات مثل استدامة العودة، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز التماسك المجتمعي.

ويُعد توثيق هذه التباينات خطوة أساسية في تصميم وتوجيه البرامج والسياسات القائمة على الأدلة، لدعم عمليات العودة وإعادة الاندماج المستمرة، سواء للعائدين من داخل العراق أو من شمال شرق سوريا، بما في ذلك أولئك العائدين من مخيم الهول.

يُقيّم هذا التقرير التباينات في المواقف تجاه إعادة الإدماج والنتائج المرتبطة بها في المدن الأربع، وذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات التي طورها برنامج إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) العالمي، والمصممة خصيصاً للسياق العراقي. تستند البيانات الواردة في التقرير إلى مسح كمي أُجري في عام 2022، جُمعت فيه إجابات 1073 مستجيباً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أربع مناطق فرعية هي: القائم والحبانية في محافظة الأنبار، المحلبية في محافظة نينوى، وطوزخورماتو في محافظة صلاح الدين. أما البيانات الأسرية الكمية التي يتضمنها التقرير، فقد تم جمعها من مستجيبين تم اختيارهم بشكل عشوائي، ولا تشمل الأفراد الذين تمّت إحالتهم عبر برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يحلل التقرير التباينات في مواقف المجتمعات المضيفة تجاه العائدين، مع الإشارة إلى الفروق ذات الصلة في تجارب هذه المجتمعات مع النزاع ومواقفها تجاه الحكومة العراقية والقوات الأمنية. ونظراً لأن البيانات المستخدمة جُمعت في عام 2022، فإنها لا تعكس التطورات الأخيرة في العراق، سوريا، والمنطقة الأوسع.

العوائق التي تحول دون عودة وإعادة دمج العراقيين الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو ينتمون إليه فعلياً

قبل تحليل التباين في الاستجابات المحلية للعائدين، يقدم هذا القسم لمحة موجزة عن الفئات المختلفة من العائدين الذين يُنظر إليهم غالباً على أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

النازحون داخلياً الذين يُفترض أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

بين عامي 2014 و2017، شن تنظيم الدولة الإسلامية تمرداً مسلحاً في أنحاء العراق. وفي ذروة قوته، سيطر التنظيم على معظم المدن الكبرى في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، وفرض نظامه الاستبدادي القاسي على أكثر من 5 ملايين شخص. فرّ العديد من سكان المناطق التي احتلها التنظيم عند وصوله، لكن بعضهم بقي لأسباب مختلفة، منها قيود المعيشة، والروابط الاجتماعية، والهياكل الأسرية، ونقص المعلومات، والإدراك المحدود للتهديد، والأيديولوجية، خاصة في الأيام الأولى، حيث ساد اعتقاد بأن جودة الحكم التي سيقدمها التنظيم ستكون أفضل من تلك التي وفّرتها الحكومة العراقية آنذاك. في الموصل تحديداً، كان هناك انطباع أولي بأن حكم التنظيم يمثل تحسناً نسبياً مقارنة بفترة حكم حكومة رئيس الوزراء السابق (الأسبق) نوري المالكي، التي هيمن عليها الشيعة، والتي اشتكى خلالها السنة بشكل خاص من الإهمال الاقتصادي والتمييز الطائفي، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية المتكررة والمضايقات عند نقاط التفتيش. بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية إقليمياً في عام 2017، نُظر إلى هؤلاء «الباقين» (المدنيين الذين عاشوا تحت حكم التنظيم لفترة طويلة، تجاوزت ثلاث سنوات في بعض المناطق) على نطاق واسع باعتبارهم «متعاونين»، حتى لو لم ينضموا إلى التنظيم أو يدعموه فعلياً.

من بين المشتبه في تعاونهم مع التنظيم، تتعرض عائلات أعضائه لوصم خاص بسبب قربها من الجماعة. وقد نزحت العديد من هذه العائلات خلال الهجوم العسكري لتحرير الأنبار ونينوى وصلاح الدين، وما زالت تعيش في مخيمات للنازحين بعد أكثر من ست سنوات من هزيمة التنظيم، خوفاً من الانتقام العنيف إذا عادوا إلى ديارهم. كانت عمليات القتل الانتقامية والهجمات على ممتلكات المشتبه بانتمائهم للتنظيم والمتعاونين وأفراد أسرهم شائعة في المراحل الأولى من حملة «العزم الصلب»، التي قادها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة التنظيم. شكل الخوف من الانتقام رادعاً رئيسياً لعودة النازحين

الذين تربطهم صلات مفترضة أو فعلية بالتنظيم. في مخيم الحاج علي للنازحين في نينوى، قالت أرامل أعضاء التنظيم، اللاتي تمت مقابلتهن في ديسمبر 2017، إنهن يأملن في البقاء في المخيم إلى أجل غير مسمى، لأنهن يعتقدن أنهن وأطفالهن سيكونون أكثر أماناً هناك مقارنة بمنازلهن السابقة في الحويجة. وقالت إحدى النساء، التي تعرض منزل شقيقها في قريتهم بالقرب من الحويجة لهجوم بالقنابل اليدوية بسبب صلاته العائلية بتنظيم داعش: «أخشى إذا عدت أن يقتلني جيراني أثناء نومي".

في عام 2020، قدّرت السلطات العراقية أن أكثر من 300 ألف فرد، يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بعائلات تنتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ما زالوا نازحين في مخيمات موزعة على 10 محافظات عراقية مختلفة، وكانت الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال. وحتى فبراير/شباط 2024، بعد سبع سنوات من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية على الأراضي العراقية، كان أكثر من 1.1 مليون عراقي لا يزالون نازحين عن مناطقهم الأصلية. وحتى عندما يتمكن هؤلاء من العودة إلى ديارهم، يواجه العديد من المدنيين الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية أو لديهم علاقات فعلية به تحديات كبيرة في العودة إلى مجتمعاتهم والتكيف مع الحياة الطبيعية.

وعلى الرغم من انخفاض وتيرة الهجمات الانتقامية العنيفة في السنوات التي تلت هزيمة التنظيم، لا يزال المدنيون الذين يُعتقد أنهم مرتبطون به يعانون من وصمة العار، ويواجهون حواجز اجتماعية واقتصادية شديدة، بما في ذلك التمييز من قبل أصحاب العمل المحتملين، وصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتصنيف من قبل قوات الأمن والفصائل، فضلاً عن التحرش الجنسي والاستغلال والتنمر في المدارس. غالباً ما تكافح الأسر التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العثور على عمل، إذ تعاني من فجوات طويلة في العمل أو التعليم تجعلها غير قادرة على المنافسة أو غير مؤهلة للعديد من الوظائف، إضافة إلى التمييز من قبل أرباب العمل. في السنوات الأخيرة، واجه الأطفال صعوبات في الالتحاق بالمدارس بسبب فقدان الوثائق المدنية، وهي مشكلة شائعة في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم نتيجة التدمير المتعمد للوثائق الصادرة عن الحكومة. وعلى الرغم من الجهود الأخيرة للسماح للأطفال العائدين، الذين يفتقرون إلى الوثائق، بالعودة إلى الفصول الدراسية، فإن العديد منهم يبلّغ عن تعرضه للتنمر، الذي قد يكون شديداً لدرجة تدفعهم إلى التسرب من المدرسة. وأفاد نازحون داخلياً بأنهم يبقون بناتهم خارج المدرسة في مناطق العودة تجنباً للمضايقات والتنمر من قبل الطلاب الآخرين.

كما يواجه العراقيون العائدون من مخيم الهول - أو من أماكن أبعد في سوريا - العديد من هذه التحديات، إلى جانب صعوبات خاصة تتعلق برحلة عودتهم.

العائدون الرسميون من سوريا

بالإضافة إلى التحدي المتمثل في إعادة دمج العراقيين الموصومين الذين نزحوا داخلياً، هناك مجموعة منفصلة من العراقيين النازحين إلى مخيم الهول في شمال شرق سوريا، وهو «مخيم مغلق» أقام فيه أكثر من 56 ألف فرد في عام 2022، بدرجات متفاوتة من التعرض لتنظيم الدولة الإسلامية. هؤلاء المحتجزون يعيشون في ظل ظروف أمنية وإنسانية متدهورة منذ عام 2019، وبعضهم لفترة أطول. في مايو 2021، بدأت الحكومة العراقية عملية إعادة أكثر من 30 ألف مواطن عراقي من المقيمين في المخيم. يملك سكان المخيم مستويات متفاوتة من الارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك:

_الأشخاص الذين لم تكن لهم أي صلة بالتنظيم قبل نزوحهم إلى مخيم الهول، وقد فرّوا من الصراع مع التنظيم منذ عام 2014.

_ الأشخاص الذين تربطهم علاقات عائلية بأعضاء في التنظيم، مثل الأب أو أقارب من الدرجة الثانية كالأبناء أو أبناء العمومة.

_ المدنيون الذين يُنظر إليهم على أنهم «متعاونون» بسبب عملهم في وظائف مدنية تحت إدارة التنظيم، مثل عمال البلديات، والمهندسين، والمعلمين، سواء كان ذلك طوعًا، نتيجةً للضغوط الاقتصادية، أو تحت الإكراه البدني.

_ المدنيون الذين بقوا في المناطق التي سيطر عليها التنظيم (يُشار إليهم بـ»المقيمين»)، والذين قد لا يكونون قد تعاونوا بشكل مباشر مع التنظيم، إلا أنهم ما زالوا موصومين بسبب خضوعهم القسري لحكم الجماعة ودعايتها.

منذ مايو 2021، أعادت الحكومة العراقية 10,241 فرداً إلى مركز جدة 1 لإعادة التأهيل، وهو مركز إنساني مغلق يقع في محافظة نينوى جنوب الموصل، وتديره الحكومة العراقية بدعم من الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى. عادت أحدث مجموعة، المكونة من 706 أفراد (181 أسرة)، في أكتوبر 2024.

ومن بين الأفراد الذين تم نقلهم من مخيم الهول إلى المركز، غادر أكثر من 8,100 فرد منذ ذلك الحين، إما للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو للانتقال إلى أماكن أخرى. لا يزال ما يقدر بنحو 23,000 شخص في مخيم الهول في سوريا وسط تدهور مستمر في الأوضاع الأمنية والإنسانية. في سبتمبر 2021، حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أن سكان المخيم «قضوا الآن أكثر من خمس سنوات بدون خدمات أساسية وفي ظروف مزرية على نحو متزايد»، مضيفاً أنهم «محرومون بشكل روتيني من حقوق الإنسان». يفتقر معظم سكان المخيم إلى وثائق الهوية المدنية، ويولد العديد من الأطفال هناك بدون شهادات ميلاد، مما يجعلهم معرضين لخطر انعدام الجنسية. يُعتقد أن العديد من هؤلاء الأفراد هم زوجات وأطفال وأقارب آخرون لأعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب وجود عدد من أنصار التنظيم و«الخلايا النائمة» التي تعمل داخل المخيم وفي جميع أنحاء شمال شرق سوريا. وعلى الرغم من أن أنصار التنظيم والمناصرين له في المخيم يشكلون أقلية من إجمالي السكان، إلا أنهم ساهموا في تعميق وصمة العار الجماعية المفروضة على سكان المخيم، فضلاً عن تهديد أمن السكان الآخرين. تنتشر الجرائم العنيفة بشكل واسع، بما في ذلك هجمات الحرق العمد وأكثر من 100 جريمة قتل منذ عام 2021، والتي يُعتقد أن أنصار التنظيم أو الجماعات الإجرامية المنظمة الأخرى ارتكبوها في محاولة للتجنيد من خلال الترهيب والإكراه.

العائدون «غير الرسميين» و«شبه الرسميين» من مخيم الهول وأماكن أخرى في سوريا

بالإضافة إلى العراقيين الذين يعودون عبر العملية الرسمية التي تديرها الحكومة العراقية من مخيم الهول، هناك أيضاً عائدون عبر قنوات «غير رسمية» و«شبه رسمية». يشير مصطلح «العائدين غير الرسميين» في هذا التقرير إلى العراقيين الذين غادروا مخيم الهول منذ عام 2018، بعد أن أصبح مخيماً مغلقاً، وعادوا إلى العراق خارج إطار العملية الرسمية التي بدأت في أوائل عام 2021. أما «العائدون شبه الرسميين»، فهم العراقيون الذين رعاهم زعماء القبائل للعودة من المدن السورية، حيث تم تسهيل عودتهم عبر فحص أمني غير رسمي من قبل هؤلاء الزعماء. كانت أعداد هؤلاء العائدين أصغر وأصعب في التعرف عليها مقارنة بالعائدين الرسميين.

استقبلت المواقع الأربعة التي شملها هذا التقرير أعداداً متفاوتة من العائدين الرسميين وغير الرسميين وشبه الرسميين من سوريا. ويواجه العائدون غير الرسميين تحديات مشابهة لتلك التي يواجهها العائدون الرسميون، مثل فقدان الوثائق المدنية، لكنهم يواجهون مخاطر أكبر نظراً لعدم أهليتهم للحصول على المساعدات الحكومية، بما في ذلك المنح النقدية، واعتمادهم المتكرر على المهربين، مما يعرضهم للاستغلال. كما أن إقامتهم في مناطق نائية، مثل غرب الأنبار ونينوى على طول الحدود السورية، حيث يقل وجود برامج الأمم المتحدة، تجعل وصولهم إلى المساعدات أقل مقارنة بالعائدين الذين أعيد توطينهم في مناطق حضرية أكثر مركزية.

إن عودة السكان النازحين الموصومين في مخيم الهول، وفي أنحاء سوريا وداخل العراق، تشكل تحدياً للحكومة العراقية والمجتمع الدولي. وفي محاولة لمساعدة صناع السياسات والممارسين الذين يعملون على دعم عودة هؤلاء السكان وإعادة دمجهم، يدرس هذا التقرير التباين المحلي في استعداد المجتمعات لقبول عودة العائدين وإعادة دمجهم. ويوضح التقرير بيانات المسح الأسري الكمي التي جمعها مركز دراسات الشرق الأوسط والمقابلات النوعية الإضافية التي أجراها المؤلفون مع المستجيبين في أربع مناطق فرعية مختلفة استقبلت أعداداً كبيرة من العائدين: القائم والحبانية في محافظة الأنبار، والمحلبية في محافظة نينوى، وطوزخورماتو في محافظة صلاح الدين. تختلف هذه المجتمعات الأربعة بشكل كبير عبر العديد من السمات التي تشير الأبحاث السابقة ونتائجنا إلى أهميتها لفهم الاختلافات في نتائج إعادة الإدماج، بما في ذلك التنوع العرقي والديني ووجود مجموعات أقلية استُهدِفت بشكل انتقائي من قبل تنظيم داعش، وطبيعة ومدة التعرض لداعش (سواء كان محاصراً جزئياً أو محتلاً بالكامل، ومدة ذلك)، ومدى الضرر والدمار الذي تسبب فيه تنظيم داعش وقوات مكافحة الإرهاب، والقرب من الحدود العراقية المسامية مع سوريا (وهو طريق رئيسي للهجرة غير النظامية والاتجار)، وقوة الحكومة العراقية والمؤسسات الأمنية مقارنة بالسلطات المحلية الأخرى بما في ذلك الفصائل والقبائل.

وبينما تستعد الحكومة العراقية لإغلاق مخيمات النازحين المتبقية في العراق، حيث لا يزال الآلاف من العراقيين نازحين حتى نهاية عام 2024، تبرز الحاجة الملحة إلى إرشادات قائمة على الأدلة لتوجيه برامج وسياسات الأمم المتحدة والحكومة العراقية التي تسعى إلى بناء الثقة والتماسك الاجتماعي في المجتمعات التي تشهد عودة أو نقل العائدين.

وتؤكد النتائج التي أبرزها التقرير أن إعادة الإدماج الناجحة لا تعتمد فقط على رغبة واستعداد واحتياجات ومخاطر العائدين، بل تعتمد أيضاً على سمات المجتمعات المستقبلة، بما في ذلك التركيبة الديموغرافية والمواقف والجغرافيا والتاريخ والمؤسسات والسلطات المحلية. ويركز التقرير في المقام الأول على الأدلة المتعلقة بقبول عامة السكان للعائدين الذين يُتصور أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش (مع إشارة عرضية إلى فئة سكانية فرعية معينة)، ومن المرجح أن تكون هذه النتائج ذات صلة عند النظر في كيفية معالجة قبول المجتمع للنازحين الذين يُتصور أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش أو العائدين الرسميين وشبه الرسميين وغير الرسميين من سوريا.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى المصادر التالية:

- يعتمد التقرير على مسح عشوائي وجهاً لوجه شمل 1073 أسرة في أربع مجتمعات عراقية، أجري في يونيو/تموز 2022. تم اختيار هذه المجتمعات لكونها شهدت نزوحاً كبيراً أثناء الصراع مع داعش وعودة أعداد كبيرة من النازحين منذ ذلك الحين، كما كانت جزءاً من برامج إعادة الإدماج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل: القائم (محافظة الأنبار)، الحبانية (محافظة الأنبار)، طوزخورماتو (محافظة صلاح الدين)، والمحلبية (محافظة نينوى).
- كما اعتمد التقرير على مقابلات مع مخبرين رئيسيين أجريت في الأنبار عام 2024، والتي ساعدت في تفسير بيانات المسح لعام 2022.
- بالإضافة إلى ذلك، استخدمت البيانات الواردة من مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ومتعقب السكان في مركز جدة 1.
- إلى جانب أدلة نوعية من مصادر الأخبار العراقية المحلية باللغتين العربية والإنجليزية.

تمثل المجتمعات الأربع التي شملها التقرير تنوعاً مهماً عبر العديد من السمات التي أثبتت الأبحاث السابقة أنها تؤثر على نتائج إعادة الإدماج. يقدم الجدول 1 أدناه ملخصاً لخصائص عينة المسح، ويُكمل الجدول 2 في القسم التالي هذا التحليل.

الجدول 1 - خصائص عينة المسح

المجتمع	القائم	الحبانية	المحلبية	طوزخورماتو	المجموع
حجم العينة	282	221	346	224	1073
التوازن بين الجنسين	47% إناث، 53 % ذكور	52% إناث، 48 % ذكور	44% إناث، 56 % ذكور	52% إناث، 48 % ذكور	48% إناث، 52 % ذكور
عاش في المنطقة خلال حكم داعش	76%	7%	82%	11%	61%
نزح نتيجة للصراع	74% (204 من 276)	81% (81 من 100)	93% (316 من 339)	74% (108 من 146)	82% (709 من 861)

نظرة عامة على مواقع الدراسة

تمثل المواقع الأربعة تنوعاً مهماً في التركيبة السكانية والخبرات خلال الحرب، ما يوفر فرصة لدراسة العوامل التي تؤثر على تقبل المجتمعات للعائدين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش. القائم والحبانية والمحلبية مجتمعات ذات أغلبية عربية سنية، في حين أن طوزخورماتو تتميز بتركيبة مختلطة مع عدد كبير من السكان التركمان. خضعت القائم والمحلبية لسيطرة داعش لفترات طويلة، بينما لم تقع الحبانية تحت الاحتلال الكامل، وخضعت طوزخورماتو لفترة وجيزة فقط لسيطرة التنظيم. على الرغم من تفاوت مدة الاحتلال، فإن جميع هذه المجتمعات تأثرت بطرق مختلفة خلال الصراع، سواء من حيث الأضرار أو النزوح. كما تختلف في قربها من الحدود السورية، ومدى نفوذ الفصائل والسلطات المحلية المختلفة.

الشكل 1 - مواقع المناطق الفرعية المشمولة في المسح

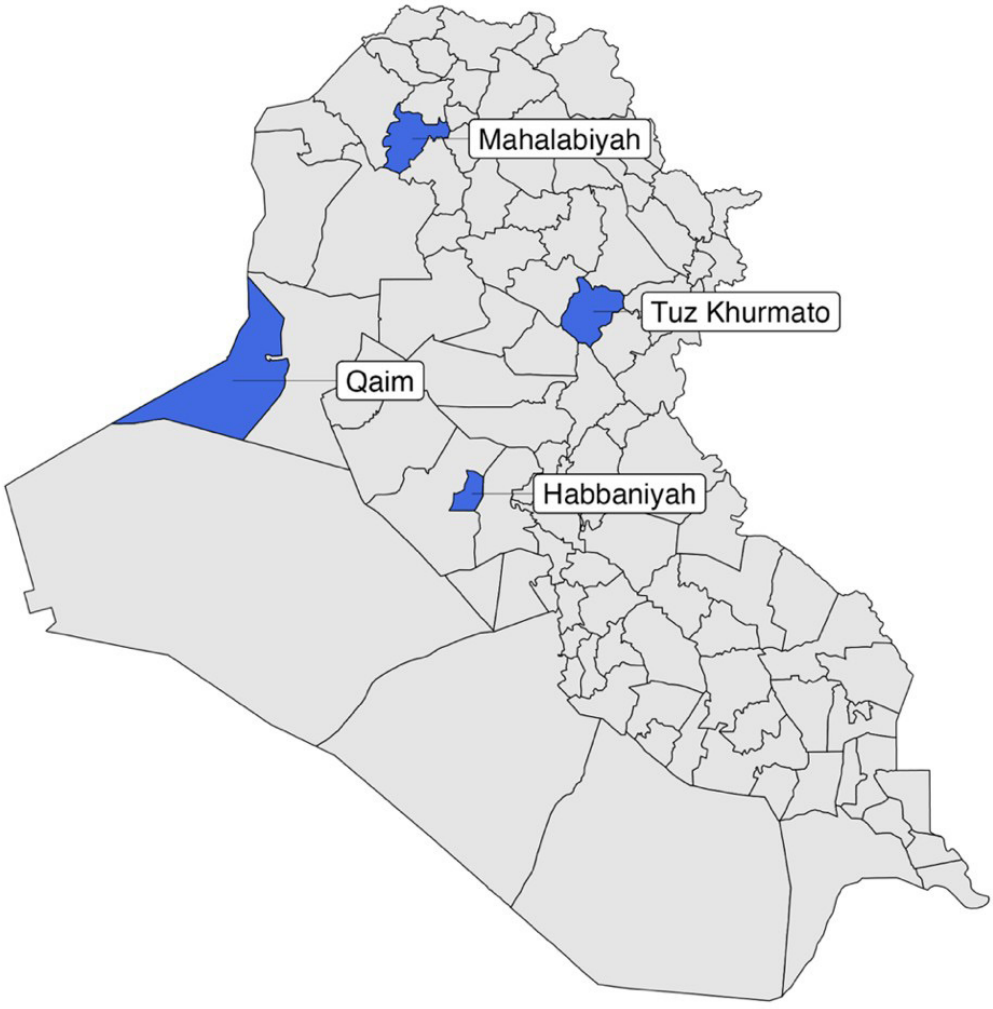

يصف الجدول 2 الأبعاد الرئيسية للتباين في العوامل السياقية والتاريخية، بما في ذلك درجة التحضر، والتعرض لتنظيم داعش، وعدد السكان النازحين والعائدين. من بين المناطق الأربع، استقبل قضاء القائم أكبر عدد من العائدين الرسميين (حوالي 105,000)، في حين استقبلت الحبانية أقل عدد (حوالي 25,000) حتى وقت كتابة هذا التقرير.

الجدول 2 - الاختلافات في التركيبة السكانية والمؤشرات الرئيسية عبر 4 مجتمعات

الناحية	القائم	الحبانية	المحلبية	طوزخورماتو
المحافظة	الأنبار	الأنبار	نينوى	صلاح الدين
التركيبة السكانية	أغلبية عرب سنة	أغلبية عرب سنة	أغلبية عرب سنة	مختلطة
سيطرة داعش	نعم	جزئياً (حصار)	نعم	جزئياً (حصار)
مدة سيطرة داعش	3 سنوات و4 أشهر	غير متاح	3 سنوات	غير متاح
درجة التحضر	مدينة صغيرة	مدينة صغيرة	بلدة	مدينة صغيرة
السكان (حسب تقديرات 2018)	109,000	139,000	39,000	122,000
إجمالي النازحين والعائدين	105,960	25,494	30,588	59,208

القائم

قضاء القائم هو مركز حضري رئيسي في محافظة الأنبار الغربية، يقع بالقرب من الحدود السورية، ويتميز بغالبية سكانية من العرب السنة. تقع القائم على نهر الفرات، ويعتمد اقتصادها بشكل أساسي على الزراعة، والتجارة عبر الحدود، وصناعتي النفط والأسمنت. يُعرف القضاء بطبيعته القبلية وطابعه الريفي مقارنة بالمراكز الحضرية الأخرى القريبة في الأنبار، مثل عانة، وهيت، وراوة، مع روابط اقتصادية وعائلية وقبلية وثيقة مع سوريا المجاورة. كما أن القائم لديها تاريخ من المظالم مع الحكومة المركزية العراقية.

منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2012، أصبحت المنطقة الحدودية بين القائم ومدينة البوكمال السورية مركزاً نشطاً لعبور المقاتلين المحليين والأجانب بين العراق وسوريا، فضلاً عن كونها بؤرة للاتجار بالبشر، والتهريب غير المشروع للأسلحة، والمخدرات، والنفط، والسلع الأخرى. في السنوات الأخيرة، برزت القائم كنقطة محورية في الصراع

بالوكالة المستمر بين الولايات المتحدة وإيران، من خلال دعم إيران لكتائب حزب الله وقوات الحشد الشعبي العراقية، التي تم دمجها رسمياً في قوات الأمن العراقية عام 2016. وفي فبراير 2024، استهدفت الغارات الجوية الأمريكية مستودعات الصواريخ في القائم رداً على هجوم بطائرة بدون طيار على قاعدة عسكرية أمريكية في الأردن.

ويبدو أن الحضور الحكومي الرسمي في منطقة القائم محدوداً قياساً بالحضور المحلي المتمثل بالنفوذ القبلي والفصائل التي كان لها دور بارز في توفير الامن منذ سنوات، على الرغم من اتهامها ببعض الأنشطة المخالفة للقانون كالتهريب عبر الحدود.

في حزيران/يونيو 2014، استولى تنظيم داعش على قضاء القائم، الواقع على الحدود مع سوريا. ويُعزى هذا الاستيلاء إلى قرب القائم من مدينة البوكمال السورية، التي لا تبعد سوى نحو سبع كيلومترات، ما جعلها طريق إمداد استراتيجياً ومعقلاً رئيسياً للتنظيم. وخلال فترة سيطرته، ارتكب داعش العديد من الانتهاكات والجرائم بحق السكان المدنيين، مما رسّخ مشاعر الاستياء والخوف المستمر لدى الأهالي من عودة أفراد يُعتقد أن لهم صلات حقيقية أو مزعومة بالتنظيم. ومن بين الأحداث التي تركت أثراً بالغاً في الذاكرة الجماعية لأهالي المنطقة، قيام التنظيم باختطاف أكثر من 500 رجل من قبيلة البو نمر في المنطقة الغربية، ويُعتقد أنهم أُعدموا ودُفنوا في الصحراء، ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى اليوم.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، استعادت القوات العراقية قضاء القائم، الذي كان آخر مركز حضري رئيسي يتم استعادته من قبضة داعش، مع انسحاب التنظيم إلى الأراضي السورية. ومع ذلك، لا تزال العديد من الممتلكات متضررة أو مدمرة، في حين تم الاستيلاء على ممتلكات أخرى من قبل الفصائل أو المدنيين، مما أعاق عودة النازحين وتسبب في نشوب نزاعات مستمرة على الملكية. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار وجود فلول تنظيم داعش في الأنبار وشنهم هجمات دورية أثار قلقاً واسعاً بين السكان من احتمال عودة ظهور التنظيم في المستقبل.

استقبل قضاء القائم عدداً كبيراً من العائدين، سواء من داخل العراق أو عبر الحدود السورية. ونظراً لقربها من الحدود، يُعتقد أن القائم ومدناً أخرى في غرب الأنبار قد اجتذبت العديد من العائدين غير الرسميين. وبالمثل، يُعتقد أن بلدة بعاج في نينوى، القريبة من سنجار، قد شهدت أيضاً عودة أعداد كبيرة من هؤلاء العائدين.

إضافة إلى ذلك، تقيم العديد من الأسر التي تعولها نساء ولديها روابط عائلية بتنظيم داعش — بما في ذلك العائدون من سوريا والنازحون داخلياً الذين عاشوا سابقاً في المخيمات داخل العراق — في مستوطنات غير رسمية حول القائم. وفي مناطق أخرى شهدت عودة أعداد كبيرة من النازحين الذين يُعتقد أو يُعرف بارتباطهم بتنظيم داعش، مثل الموصل، اضطر العديد من العائدين إلى السكن في مساكن غير رسمية كالمباني المهجورة أو الخيام أو غيرها من الهياكل المؤقتة؛ وذلك لأسباب مختلفة تشمل عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن، نقص الوثائق، الوصم المجتمعي أو الرفض، وفي بعض الحالات عمليات الإخلاء المستهدفة من قبل السلطات المحلية بسبب انتماءاتهم المشتبه بها للتنظيم.

أفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن بعض الأحياء والقرى في القائم وحولها مغلقة تماماً أمام العائدين الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بداعش، حيث ورد أن الجماعات المسلحة تطلق النار على من يحاول العودة أو تهددهم. ولا يزال أفراد الأمن في القائم يشكون في النازحين الذين يُشتبه بارتباطهم بالتنظيم، خوفاً من أن يكونوا جزءاً من «خلايا نائمة".

ورغم هذه التحديات، تشير المقابلات الحديثة، إلى جانب الأبحاث السابقة لمركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى أن القائم شهدت مؤخراً عودة أعداد كبيرة من العائدين غير الرسميين من مخيم الهول في سوريا. ويُعزى هذا التدفق إلى مستوى الاستقبال الأعلى نسبياً للعائدين في القائم وقربها من الحدود التي تسيطر عليها إلى حد كبير الفصائل وبينما عبر بعض العائدين غير الرسميين مباشرة إلى غرب الأنبار، حيث تقع القائم، اختار آخرون الانتقال أولاً إلى الموصل أو مدن أخرى قبل العودة في نهاية المطاف إلى القائم.

وعلى الرغم من أن الأدلة النوعية تشير إلى وجود حلقة تغذية مرتدة إيجابية حيث يمكن أن يؤدي العدد الكبير من العائدين، إلى جانب قلة الحوادث الأمنية السلبية، إلى تعزيز تقبل المجتمع فإن بيانات المسح، التي أُجريت قبل وصول العديد من العائدين غير الرسميين مؤخراً، تؤكد أن العديد من سكان القائم ما زالوا يحملون مخاوف أمنية كبيرة بشأن العائدين المنتمين إلى داعش.

من بين المناطق الفرعية الأربع التي شملها الاستطلاع، سجلت القائم أعلى نسبة من المستجيبين (45%) الذين أفادوا بأنهم «قلقون للغاية» بشأن عودة الأفراد المنتمين إلى تنظيم داعش. كما أظهرت القائم أعلى مستوى من عدم الارتياح (89%) فيما يتعلق باحتمال التحاق الأطفال بالمدارس إلى جانب أطفال العائدين المنتمين إلى التنظيم.

قد تكون تحديات إعادة الإدماج في القائم مرتبطة بقربها الجغرافي من سوريا، حيث لا تزال بقايا تنظيم داعش نشطة، إضافةً إلى الصدمة العميقة التي خلفها احتلال التنظيم والعمليات العسكرية اللاحقة. وقد أسهمت هذه العوامل في تفاقم المخاوف الأمنية وتعميق التوترات الاجتماعية، مما زاد من تعقيد الجهود الرامية إلى إعادة دمج العائدين في المجتمع.

الحبانية

الحبانية مدينة صغيرة تقع في محافظة الأنبار، بين الرمادي غرباً والفلوجة شرقاً. يغلب على سكانها العرب السنة، مع وجود أقليات صغيرة جداً من المسيحيين والعرب الشيعة والأكراد. ورغم تعرض المدينة لتهديدات متكررة من تنظيم داعش، شملت هجمات على بعض مناطقها الشرقية ومحاولات حصار، إلا أنها لم تسقط بالكامل بيد التنظيم. غير أن موقعها القريب من خطوط المواجهة، ومن مدينتين رئيسيتين سيطر عليهما داعش – الفلوجة (من كانون الثاني/يناير 2014 حتى حزيران/يونيو 2016) والرمادي (لفترة وجيزة) – جعل منها مركزاً للمقاومة ضد التنظيم، ونقطة انطلاق استراتيجية للقوات العراقية خلال معركة استعادة الرمادي في حزيران/يونيو 2015. وقدمت كل من الحكومتين العراقية والأمريكية دعماً عسكرياً شمل الأسلحة والتدريب في قاعدة عسكرية قريبة، حرص الطرفان على ألا تقع في قبضة داعش.

شهدت الحبانية معدل عودة مرتفعاً نسبياً، وإن كان أقل مقارنة ببعض المواقع الأخرى التي شملها المسح. ووفقاً للبيانات المتوفرة عند إعداد هذا التقرير، يقيم في الحبانية ما لا يقل عن 25,494 عائداً، من بينهم نحو 500 أسرة يُنظر إليها على أنها مرتبطة بتنظيم داعش. وقد عادت هذه الأسر إلى المدينة في عام 2022، عقب اتفاق سلام سهّله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووقّعت عليه السلطات القبلية.

وفي الحبانية، أفاد 22% فقط من المستجيبين بأنهم «قلقون للغاية» بشأن عودة الأسر المتهمة بارتباطها بتنظيم داعش، وهو رقم أقل بكثير مقارنة بما أُبلغ عنه في مدينة القائم. وعندما سُئلوا عن شعورهم تجاه ذهاب أطفالهم إلى المدرسة مع أطفال العائدين المنتمين إلى داعش، أفاد 63% بأنهم غير مرتاحين لذلك، وهو أيضاً رقم أقل من نظيره في القائم. يُعتقد أن المخاوف الأمنية أقل حدة في الحبانية لأسباب قد تشمل بُعدها الأكبر عن الحدود السورية، والوجود الأقوى للحكومة العراقية والسلطات الأمنية، وبُعدها عن تجارة السوق السوداء عبر الحدود التي تشارك فيها الفصائل بشكل كبير. نتيجة لذلك، تقل نسبة تواجد

الفصائل في الحبانية مقارنة بالقائم والمناطق الأخرى في غرب الأنبار. كما عانت الحبانية من أضرار أقل خلال الصراع، نظراً لعدم احتلالها بالكامل من قبل داعش. وبما أن الحبانية كانت مركزاً للمقاومة ضد داعش، فمن المحتمل أن يشعر المجتمع المحلي بتهديد أقل من قبل النازحين المرتبطين بتنظيم داعش.

طوزخورماتو

طوزخورماتو هي مقر حكومة قضاء طوز الأكبر وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة صلاح الدين. تُعدّ من المناطق المتنازع عليها، إذ كانت تحت السيطرة المشتركة لإقليم كردستان، وقوات الحشد الشعبي، والشرطة العراقية المحلية، والتي اندلعت بينها اشتباكات دورية في السنوات الأخيرة. ومن بين النواحي الأربع المشمولة في الدراسة، تُعدّ طوزخورماتو الناحية الوحيدة المختلطة عرقياً ودينياً؛ بينما تتميز المجتمعات الثلاث الأخرى بوجود أغلبية سنية عربية.

على النقيض من ذلك، يُشكّل التركمان الشيعة غالبية سكان طوزخورماتو، وهم ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد. تعود جذور هؤلاء التركمان إلى الحقبة العثمانية، ويعتبرون طوزخورماتو عاصمتهم الثقافية والتاريخية. كما تضمّ المنطقة أقليات كبيرة من الأكراد والعرب السنّة. وترجع التوترات العرقية بين التركمان الشيعة والأكراد السنّة إلى ما قبل الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية، إذ كانت المجموعتان تعيشان في أحياء منفصلة. وفي عهد نظام صدام حسين، تعرّضت طوزخورماتو لحملة «تعريب» شملت التهجير القسري والتطهير العرقي للأقليات غير العربية، بما في ذلك التركمان والأكراد والإيزيديون، في محاولة لإعادة تشكيل التركيبة الديموغرافية للمنطقة لتصبح ذات أغلبية عربية.

استولى تنظيم الدولة الإسلامية لفترة وجيزة على أجزاء من قضاء طوزخورماتو في يوليو/تموز 2014. وعلى الرغم من طرد داعش بسرعة نسبية بحلول نهاية عام 2014 بواسطة قوات مثل الحشد الشعبي والبيشمركة الكردية، تسبب القتال في أضرار جسيمة؛ إذ أفاد تقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من نصف المنازل في القضاء دُمرت، كما تكبدت الأراضي الزراعية أضراراً كبيرة، وكانت فيما مضى العمود الفقري للاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من عدم تمكن داعش من الاستيلاء على طوزخورماتو بالكامل، فإن الفظائع التي ارتكبها ضد التركمان الشيعة كانت صادمة؛ فقد تعرّض التركمان الشيعة وغيرهم من

الأقليات لعنف شديد، حيث اختطفت داعش ما يصل إلى 1300 امرأة تركمانية (بما في ذلك من طوزخورماتو) وأُجبرن على العبودية الجنسية، مما أثار مخاوف واسعة من التنظيم واستياء العرب السنة الذين اعتُبروا متعاونين معه.

خلال العمليات العسكرية التي دارت حول طوزخورماتو ضد داعش، وردت تقارير عن انتهاكات تأثرت بها منازل وممتلكات الأكراد والعرب، فيما شوهدت كتابات طائفية على الجدران، مما ساهم في تأجيج الاستياء المتبادل بين الجماعات المختلفة. ومنذ تحرير طوزخورماتو من داعش، ظلّت السيطرة على المنطقة موضوع نزاع عرقي وطائفي؛ فقد انقسم القضاء بين سيطرة قوات الحشد الشعبي والبيشمركة من أواخر عام 2014 وحتى عام 2016، رغم أن النفوذ في الأراضي تحوّل مع مرور الوقت. فقد كانت قوات الأمن الكردية مهيمنة في الأجزاء الشمالية من الناحية المركزية (بما في ذلك أجزاء من عاصمة القضاء)، بينما سيطرت قوات الحشد الشعبي الشيعية على بقية المنطقة. وفي أكتوبر 2017، اندلعت أعمال عنف كبرى إثر اتهام برلمان إقليم كردستان العراق لقوات الحشد الشعبي الشيعية بالتطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الأكراد في طوزخورماتو. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى اتفاق لتقسيم السيطرة السياسية والإقليمية على القضاء بين القوات الكردية وقوات الحشد الشعبي.

لا يزال الوضع الأمني في طوزخورماتو والمناطق المحيطة متوتراً، نتيجة للصراعات بين القوى المختلفة وتقارير عن نشاط سري لداعش؛ إذ وردت تقارير بأن بقايا الجماعة تختبئ في جبال حمرين القريبة، وتظهر أحياناً لتنفيذ تفجيرات انتحارية وهجمات حرق متعمدة على الأراضي الزراعية، إضافة إلى حالات اختطاف المدنيين.

تتمتع طوزخورماتو بواحدة من أعلى نسب النازحين إلى السكان المضيفين في المناطق الحضرية في العراق، حيث تصل بعض الأحياء إلى 14 نازحاً لكل فرد من المجتمع المحلي، ويشكل العرب السنة 80% من النازحين. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان 59,208 عائداً يقيمون في المنطقة (انظر الجدول 2). ومع ذلك، لم يتمكن العديد من النازحين من العودة إلى ديارهم لأسباب تشمل نقص السكن، والمعارضة النشطة من قبل أفراد المجتمع أو قوات الأمن، التي منعت عودتهم في بعض الحالات. كما أدت التوترات الطائفية والصراعات السياسية في طوزخورماتو إلى عرقلة عودة بعض النازحين العراقيين المرتبطين بتنظيم داعش، وكذلك أولئك القادمين من مخيم الهول؛ ففي بعض الحالات، قامت بعض الجماعات المحلية بمنع النازحين من العودة.

بعد داعش، تواجه طوزخورماتو تحديات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه اللازمة للزراعة، إلى جانب ضعف التماسك الاجتماعي وانعدام الأمن، خاصة في المناطق الريفية. وتشمل المخاوف الأمنية النزاعات المتكررة حول ملكية الأراضي، والتي غالباً ما تنطوي على أسباب عرقية وطائفية. وقد أدى وضع طوزخورماتو كأحد الأراضي المتنازع عليها إلى فجوات أمنية واحتكاكات بين قوات الأمن المختلفة، لا سيما بين قوات الحشد الشعبي الشيعية وقوات الأمن الكردية. ومن بين النواحي الأربع المشمولة في الدراسة، سجلت طوزخورماتو ثاني أعلى نسبة من المستجيبين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم «قلقون للغاية» بشأن عودة العائدين المرتبطين بداعش (39%) بعد مدينة القائم؛ كما رفضت نسبة عالية من المستجيبين (25%) الإجابة على هذا السؤال، مما يشير إلى حساسية الموضوع واحتمال أن يكون مستوى القلق الفعلي أعلى مما ورد. بالإضافة إلى ذلك، أبدى المستجيبون في طوزخورماتو ثاني أعلى مستوى من عدم الارتياح إزاء احتمال ذهاب أطفالهم إلى المدرسة مع أطفال العائدين من داعش مقارنة بالقائم. ومن المرجح أن تكون هذه المخاوف مدفوعة بعدة عوامل تتعلق بالتركيبة السكانية والجغرافية لطوزخورماتو، إلى جانب تجربتها الأخيرة في الصراع، وتاريخ التوترات العرقية والطائفية، والوضع الإقليمي المتنازع عليه، والفظائع التي ارتكبها داعش ضد الأقلية التركمانية بشكل خاص.

المحلبية

المحلبية هي ناحية فرعية من قضاء الموصل في محافظة نينوى، وتقع على بعد ساعة تقريباً عن مدينة الموصل. يبلغ عدد سكانها حوالي 40 ألف نسمة، ومعظمهم من العرب السنة مع أقلية تركمانية صغيرة. تُعدّ المنطقة نائية حيث أن البنية التحتية والخدمات محدودة. استولى تنظيم داعش على المحلبية في عام 2014، واستعادت القوات الحكومية السيطرة عليها في عام 2017. خلال فترة الاحتلال، كانت المحلبية تُعدّ موقعاً استراتيجياً لتنظيم داعش نظراً لتضاريسها وموقعها القريب من الموصل، مما جعلها نقطة انتشار مناسبة لهجمات التنظيم على المدينة. وشهدت المحلبية أضراراً جسيمة خلال الاحتلال، ولا يزال السكان قلقين بشأن الحاجة إلى إعادة الإعمار وتعزيز التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى طول أوقات التنقل للوصول إلى المدارس والخدمات الحكومية الأساسية.

شهدت المحلبية عودة كبيرة منذ نهاية الصراع؛ ففي وقت كتابة هذا التقرير، يُقدّر عدد العائدين إلى الناحية بنحو 30,588 عائداً، بما في ذلك بعضهم من مخيم الهول في سوريا. وعلى الرغم من ارتفاع معدل العودة، فإن الدعم لإعادة دمج العائدين المرتبطين بتنظيم

داعش يتسم بالتباين. ففي المحلبية، أفاد 44% من المستجيبين بأنهم «غير قلقين على الإطلاق» بشأن عودة الأسر المرتبطة بتنظيم داعش، بينما عبّر عدد قريب من المستجيبين عن «قلقهم إلى حد ما». كما تُظهر المحلبية أعلى نسبة من المستجيبين الذين يشعرون بالارتياح لالتحاق أطفالهم بنفس المدرسة مع أطفال العائدين المرتبطين بتنظيم داعش (39%). ومع ذلك، أفادت أغلبية بلغت 60% أنهم لن يشعروا بالارتياح لمثل هذا الوضع، مما يشير إلى استمرار وصم الأطفال في مختلف أنحاء العراق. وتشير هذه النتائج إلى وجود حلقة تغذية مرتدة إيجابية، حيث يمكن أن يؤدي العدد الكبير من العائدين في المحلبية مع قلة نسبية من الحوادث الأمنية السلبية إلى زيادة تقبل العودة، على الرغم من وجود تحفظات كبيرة. ومن المرجح أن تكون المعارضة مدفوعة بالمخاوف الأمنية والضغط المحتمل على البنية التحتية والخدمات غير الكافية في الناحية.

مواقف إعادة الإدماج: التباين في ديناميكيات العودة والدعم

يتناول القسم التالي الاختلافات في استقبال العودة عبر المواقع الأربع المذكورة أعلاه. واستناداً إلى بيانات المسح والبحث النوعي، يستعرض التقرير مقاييس متعددة لاستقبال العائدين إلى جانب تجارب وتصورات أفراد المجتمع. كما يدرس التقرير تجارب الصراع والمخاطر الحالية التي تواجه كل مجتمع، وهي عوامل ذات صلة تؤثر على المواقف تجاه إعادة إدماج النازحين داخلياً والعائدين من سوريا المرتبطين بتنظيم داعش.

يختلف استقبال العائدين المرتبطين بعائلات تنظيم داعش على نطاق واسع في القائم والحبانية والمحلبية وطوزخورماتو. يلخّص الشكل 2 التصورات التي نوقشت سابقاً بشأن عائلات العائدين المرتبطين بتنظيم داعش في كل مجتمع. ومن اللافت أن معدل رفض الإجابة في طوزخورماتو بلغ 25%، مما يشير إلى حساسية هذا السؤال في تلك المنطقة وصعوبة تفسير النتائج. ومن المحتمل أن تكون الأسئلة المتعلقة بالعائدين أكثر حساسية في طوزخورماتو بسبب استمرار التوترات الطائفية بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة منذ هزيمة داعش، إضافة إلى تعدد الجهات الأمنية التي تتقاسم السلطة في تلك الأراضي وغيرها من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الفيدرالية وإقليم كردستان العراق. وعلى الرغم من معدلات الرفض المرتفعة في طوزخورماتو، كما ذُكر سابقاً، تبرز مدينة القائم باعتبارها الناحية التي تُثير أكبر المخاوف بشأن عودة العائدين المرتبطين بتنظيم داعش.

الشكل 2 - «ما مدى قلقك بشأن عودة الأشخاص المتهمين بإقامة روابط عائلية مع داعش في هذه المنطقة؟"

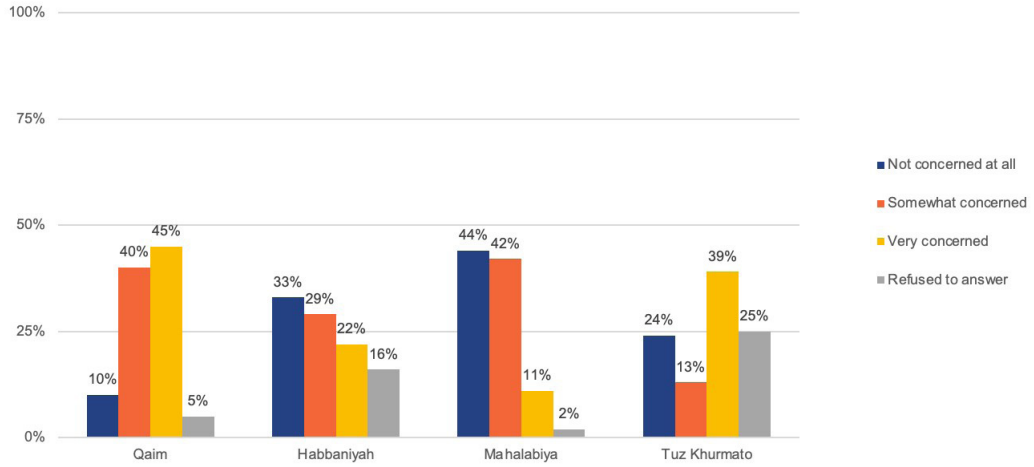

وعلى النقيض من ذلك، تُعدّ المحلبية - إحدى ضواحي الموصل التي استُعيدت من تنظيم داعش قبل بضعة أشهر من القائم - الأقل اهتماماً بالعائدين. وقد يُعزى ذلك إلى أن المحلبية تتمتع بأقوى حضور للحكومة العراقية بين المناطق الفرعية الأربع المشمولة في هذه الدراسة، وتتمتع بأعلى مستوى من الثقة في عملية الفحص الأمني التي تقوم بها الحكومة. كما أظهرت الأبحاث الأخيرة في الموصل توجهاً مماثلاً؛ إذ لم يكن أفراد المجتمع هناك قلقين بشأن سلامة المجتمع لأنهم كانوا يثقون كثيراً في أجهزة الأمن. وقد يُعزى ذلك أيضاً إلى انتشار العائدين المرتبطين بتنظيم داعش مع عدد قليل نسبياً من الحوادث الأمنية السلبية. وأشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الموصل إلى أن المجتمعات التي تضم أكبر عدد من العائدين المرتبطين بتنظيم داعش غالباً ما تنجح في إعادة دمجهم مقارنة بالمجتمعات التي تستقبل عدداً أقل، إذ أن انتشار الانتماء لتنظيم داعش يقلل من الوصمة المحيطة بهذا السكان ويبني التعاطف والثقة مع عودة المزيد من النازحين داخلياً دون وقوع حوادث أمنية.

وبالنظر إلى ندرة الاعتقالات والحوادث الأمنية التي شملت العائدين المرتبطين بعائلات داعش في السنوات الأخيرة – مقارنة بالعملية العسكرية الواسعة لهزيمة داعش في عام 2017، حيث تم اعتقال المشتبه بهم من المتعاونين مع التنظيم بشكل جماعي – فإن استمرار المخاوف على الرغم من التحسن الكبير في الوضع الأمني يشير إلى استمرار انعدام الثقة والوصم تجاه العائدين. ولا يقتصر هذا الوصم على البالغين فحسب، بل يمتد أيضاً إلى الأطفال. يلخص الشكل 3 النتائج التي نوقشت سابقاً حول مستوى راحة المستجيبين بشأن احتمال التحاق أطفالهم بنفس المدرسة مع أطفال العائدين المرتبطين بتنظيم داعش؛ فقد أفاد غالبية المستجيبين في جميع المناطق الأربع أنهم لن يشعروا بالراحة مع التحاق أطفالهم بنفس المدرسة مع أطفال العائدين، حيث بلغ معدل عدم الارتياح في القائم 89 %.

الشكل 3 - «هل تشعر بالراحة إذا ذهب أطفالك إلى نفس المدرسة مع أطفال هذه العائلات؟"

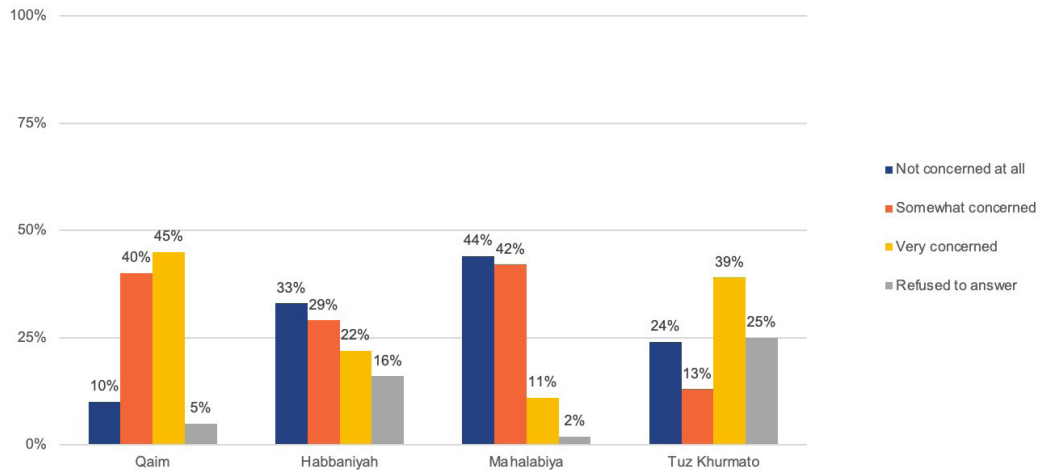

وكما هو الحال بالنسبة للسؤال العام حول العائدين، يشعر سكان القائم بعدم ارتياح أكبر تجاه العائدين من مختلف الفئات العمرية.

دعم إعادة الإدماج

كما كان متوقعاً في ظل مستويات عدم الارتياح تجاه العائدين الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم داعش – بمن فيهم الأطفال – سُجِّل دعم محدود لتقديم المساعدات المالية أو البرامجية الخاصة بعودة هذه الفئة وإعادة إدماجها. فقد أفاد معظم المشاركين في الاستطلاع في المواقع الأربعة بأن مجتمعاتهم لا تؤيد حصول هؤلاء العائدين على المساعدة، مع تسجيل أعلى نسب المعارضة في القائم (95%) وطوزخورماتو (74%، انظر الشكل 4). في المقابل، أظهرت كل من الحبانية والمحلبية وجود أقليات ملحوظة تؤيد تقديم الدعم للعائدين (بنسبة 15% و22% على التوالي). وغالباً ما تعبر المجتمعات المضيفة في هذه المناطق وغيرها من المناطق المتأثرة بالعودة عن استيائها من الدعم المتصوَّر الموجّه للعائدين، وسط تصورات بأن هذا الدعم يُقدَّم لهم بشكل حصري أو غير متناسب، رغم أن كثيرين يُنظر إليهم كمتواطئين في جرائم ارتكبها تنظيم داعش.

الشكل 4 - «ما مدى دعم الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة للمساعدات المقدمة للأسر المرتبطة بتنظيم داعش؟"

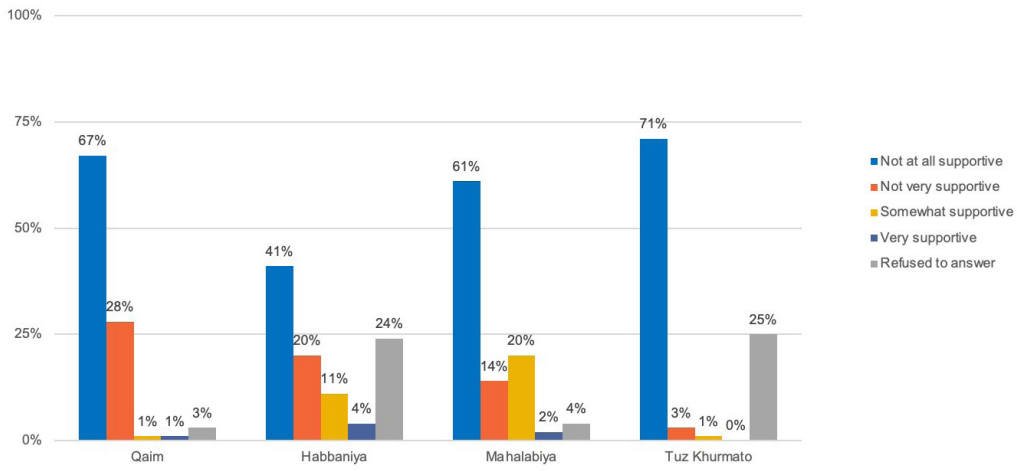

في القائم، قد تتأثر المعارضة للمساعدات المقدّمة للعائدين بشكاوى تتعلق ببطء وتيرة إعادة الإعمار، وسوء جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية. وأعرب بعض من أُجريت معهم مقابلات في القائم عن مخاوفهم من وجود تفاوت ملحوظ في توزيع المساعدات، إذ يُعتقد أن العائدين يتلقون دعماً من منظمات دولية، في حين لا تحصل المجتمعات المضيفة على أي مساعدة تُذكر، أو تحصل على قدر محدود منها، رغم حاجتها الماسّة إلى جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية .ومن المرجّح أن يشعر الأفراد بهذه الديناميكية في مناطق أخرى أيضاً، إلا أن التحفّظ على دعم العائدين يبقى أعلى في القائم، وربما يُعزى ذلك إلى عوامل إضافية، من بينها الأعداد الكبيرة من العائدين إلى القضاء، وطول فترة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عليه — حيث كانت القائم آخر معقل رئيسي للتنظيم في العراق — فضلاً عن قربها من الحدود السورية، التي لا تزال بعض فلول التنظيم نشطة فيها.

بالإضافة إلى التباين في مستوى القبول المحلي لدعم الحكومة العراقية أو المنظمات غير الحكومية للعائدين، تختلف المناطق الفرعية الأربع اختلافاً كبيراً في مدى استعداد أفراد المجتمع لتقديم الدعم للعائدين. وعند سؤالهم عمّا إذا كان أفراد المجتمع المحلي — وليس المنظمات غير الحكومية أو السلطات — يقومون بأيّ جهود لدعم الأسر العائدة من مركز جدة 1، أجابت أقليات ملحوظة في الحبانية والمحلبية بالإيجاب.

ففي الحبانية، أفاد 18% من المستجيبين بأن أفراد المجتمع العاديين يقدّمون أحياناً الطعام والمواد غير الغذائية الأساسية (مثل البطانيات) للعائدين، بينما أشار 11% من المستجيبين في المحلبية إلى الأمر ذاته.

كان دعم أفراد المجتمع للعائدين أقل في القائم (7%)، وأدنى مستوى له في طوزخورماتو (0%). وتتسق هذه النتائج مع المستويات المنخفضة من الدعم لإعادة دمج النازحين الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بتنظيم داعش في كلٍّ من القائم وطوزخورماتو.

في جميع المقاييس الأربعة التي تقيس مدى الاستقبال للعائدين، كان المستجيبون في القائم باستمرار وبفارق كبير الأقل استقبالاً للعراقيين الذين يُتصور انتمائهم لتنظيم داعش العائدين إلى مجتمعهم.

ما الذي يحرك المواقف تجاه العائدين؟

إن دراسة الاختلافات بين المواقع الأربعة تسلط الضوء على بعض العوامل التي قد تؤثر على تقبل العائدين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش، وهي:

1. تاريخ الصراع وإدراك المخاطر الحالية
2. الثقة في عملية العودة

ويتناول القسم التالي تأثير الصراع على المستجيبين من القائم وطوزخورماتو والحبانية والمحلبية وإدراكهم للخطوات المختلفة في عملية العودة - الرسمية والعرفية.

تجارب الصراع والآراء الحالية حول المخاطر

تشير بيانات المسح إلى أن تجارب الحرب والتركيبة السكانية وتدفق العائدين لها تأثير جوهري على كيفية تقييم المجتمعات لمخاطر العائدين ومستوى الدعم لإعادة دمجهم. عانت القائم بشكل كبير تحت حكم داعش. وقد عاش غالبية المستجيبين من القائم تحت حكم داعش وكانوا أكثر تعرضاً لعنف الجماعة مقارنة بالسكان الآخرين الذين شملهم الاستطلاع. أفاد أكثر من نصف المستجيبين في القائم الذين ذكروا أن منطقتهم تعرضت للهجوم والاحتلال من قبل تنظيم داعش أنهم قُتل قريب واحد على الأقل منهم أثناء الصراع، وكانت الغالبية العظمى منهم بسبب داعش (الشكل 5).

الشكل 5 - للمستجيبين الذين تعرضت منطقتهم للهجوم والاحتلال من قبل تنظيم داعش: «هل أنت على علم إذا قُتل أي من أقاربك المقربين نتيجة للصراع؟"

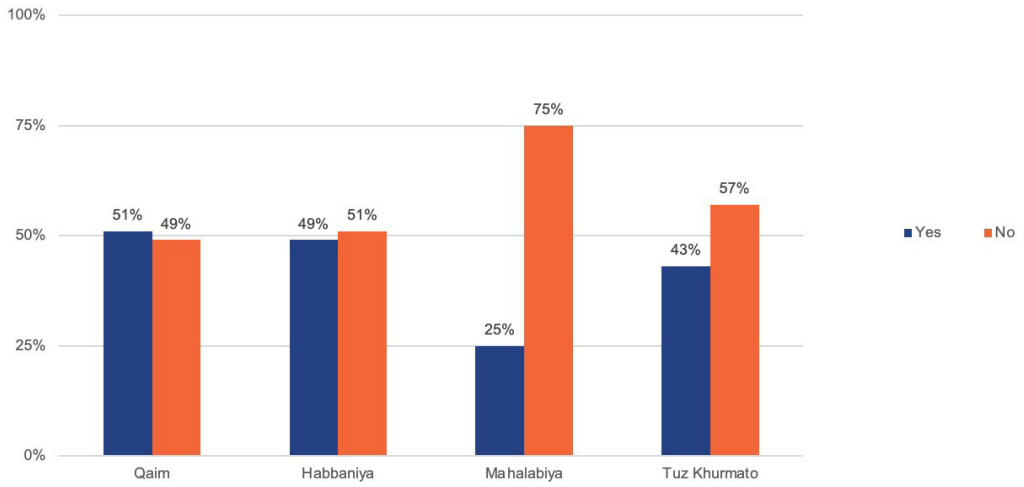

إن معاناة القائم، إلى جانب انعدام الأمن المستمر وضعف مؤسسات الدولة في معالجة التهديد، هي عوامل تساعد في تفسير الافتقار العام إلى الاستقبال للعائدين. ومع قربها من الحدود السورية، حيث تواصل بقايا تنظيم داعش العمل ومن حيث تشن هجماتها بشكل دوري، تظل القائم متأثرة بالصراع. وفي القائم وحولها، الحكومة العراقية ضعيفة، وسلطتها متنازع عليها. بشكل عام، فإن سكان القائم هم الأكثر قلقاً بشأن الهجمات الانتقامية المرتبطة بالحرب - وهو الخوف الذي من المفترض أنه مرتبط بالسكان العائدين بين النواحي الأربع. إن المستجيبين في القائم هم الأقل دعماً لتقديم المساعدة لهؤلاء العائدين من المواقع الأربعة.

كما هو الحال في القائم، يسهم تاريخ الصراع في طوزخورماتو في ضعف تقبّل العائدين. فقد استهدفت داعش المجتمع التركماني في طوزخورماتو بعنف شديد واضطهاد، شمل استعباد مئات النساء التركمانيات. ومن المرجّح أن تسهم هذه المظالم الجسيمة، إلى جانب التاريخ الطويل للصراعات العرقية والطائفية بين سكان الناحية من الأكراد والعرب والتركمان – وهي انقسامات لا تزال راسخة إلى حد كبير حتى اليوم – في معارضة عودة الأشخاص الذين يُعتقد أنهم منتمون إلى تنظيم داعش.

بينما تأثرت الحبانية بشكل كبير بالصراع، فإن دورها الفريد في مكافحة داعش قد يخفف من تأثير هذا الصراع على تقبّل العائدين. فقد كانت الحبانية مركزاً للمقاومة العربية السنية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب الأنبار، وهو ما قد يفسر شعور المستجيبين بتهديد أقل من جانب العائدين مقارنة بالمناطق الأخرى. إن التقاطع بين تاريخ الصراع وديناميكيات الأمن الحالية أمر مهم. فعندما تظل التهديدات الأمنية قائمة أو يحدث عنف الصراع على طول خطوط الصدع العرقية التي تظل متشابكة مع الديناميكيات الأمنية الحالية، فمن المرجح أن تُختبر الأضرار الماضية بشكل مختلف، وقد يتم تعزيز اليقظة تجاه التهديدات.

المواقف تجاه عملية العودة

قد تؤثر المواقف تجاه عملية العودة، وما تنطوي عليه، ومن يديرها على مدى تقبل العائدين. يلخص هذا القسم أولاً بإيجاز آليات إعادة الإدماج المختلفة المستخدمة حالياً:

1. **عملية الفحص الأمني التي تقودها الحكومة العراقية.**
2. **عملية الكفالة التي تسهل فيها وزارة الهجرة والمهجرين المصادقة من قبل الكفلاء المحليين بدعم وتنسيق مع السلطات المحلية بما في ذلك الجهات الفاعلة القبلية.**
3. **"التبرئة" وهي ممارسة التبرؤ من أحد أفراد الأسرة المنتمين إلى داعش من أجل تبرئته من قبل قبيلته.**

ثم يتم استكشاف التفاعل بين وجهات النظر حول هذه العمليات في كل موقع ومدى تقبل العائدين.

عملية الفحص الأمني التي تقودها الحكومة

على الرغم من تطورها على مدى السنوات القليلة الماضية، كانت هناك عمليات فحص مختلفة مطلوبة للعراقيين العائدين إلى ديارهم بعد قضاء بعض الوقت في مخيم الهول في سوريا أو من مخيمات النازحين داخلياً داخل العراق. تتضمن عمليات الفحص عادةً استبياناً وجمع البيانات البيومترية، والتي يتم التحقق منها مقابل قواعد البيانات التي تحتوي على أسماء المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم داعش. إذا ظهر اسم مقدم الطلب في إحدى قواعد البيانات هذه، يتم رفض السماح له بالعودة وقد يتم اعتقاله واحتجازه بموجب قانون مكافحة

الإرهاب الفيدرالي. هناك مخاوف بشأن دقة الأسماء في قاعدة بيانات الأفراد المعروفين الذين يزعم انتمائهم إلى تنظيم داعش وقد يفشل الأفراد في اجتياز فحص الخلفية بسبب التشابه في تهجئة الأسماء.

هناك اختلافات كبيرة في مستويات الثقة في عملية الفحص التي تقودها الحكومة للعائدين عبر المواقع الأربعة. الثقة هي الأدنى في القائم (30% فقط من المستجيبين) وطوزخورماتو (33% فقط) مقارنة بـ 65% و70% من المستجيبين في الحبانية والمحلبية على التوالي (الشكل 6).

الشكل 6 - «هل تثق في عملية الفحص الأمني التي تتبعها المحافظة لتحديد ما إذا كان الشخص خطيراً أم لا، وما إذا كان بإمكان الشخص العودة؟"

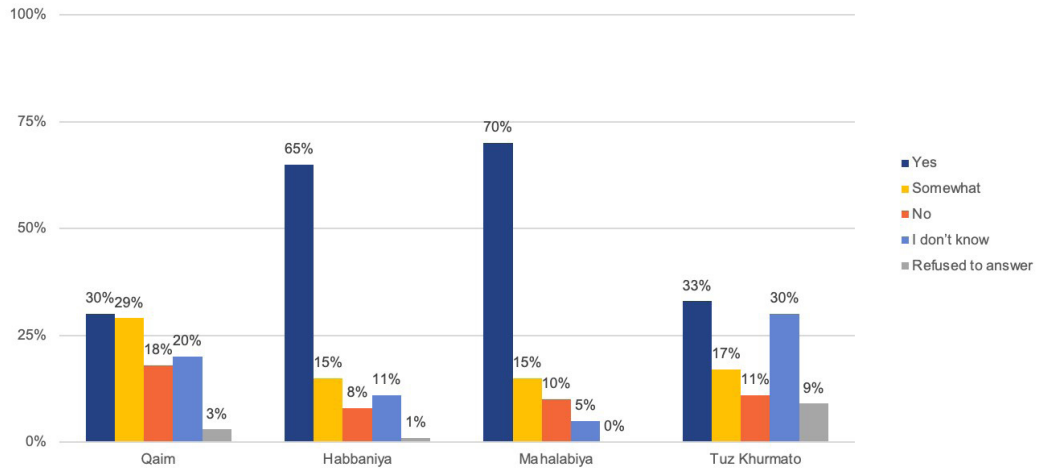

تظهر هذه الاختلافات بشكل كبير، حيث تبرز القائم، تليها طوزخورماتو، عن الحبانية والمحلبية. ويرجع هذا على الأرجح إلى وجود الدولة وسيطرتها في هذه المواقع. تتمتع القائم باختراق منخفض نسبياً للدولة، حيث تتمتع القبائل والميليشيات المحلية بقوة كبيرة في المنطقة. ويترجم هذا الافتقار إلى وجود الدولة والسلطة المتنازع عليها إلى مستويات ثقة منخفضة بشكل خاص في الفحص الأمني الذي تقوده الحكومة. وعلى نحو مماثل، في طوزخورماتو، قد يكون انخفاض الثقة في عملية الفحص مدفوعاً بالتنافس وتحويل السيطرة بين الجهات الأمنية المختلفة في هذه المنطقة المتنازع عليها. على النقيض من ذلك، تتمتع المحلبية بثقة أكبر في الحكومة والأجهزة الأمنية بسبب وجودها القوي في المنطقة.

عملية الكفالة التي تقودها الحكومة

"الكفالة" هي آلية تنظمها قانون الإجراءات الجنائية (1971) ، حيث تشترط السلطات الحكومية وزعماء القبائل والمخاتير والمجتمعات المحلية الكفالة كشرط ضروري لبعض العائدين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية. بموجب هذه الآلية، يسعى الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية إلى الحصول على رعاية زعيم قبلي محلي أو مسؤول أمني أو زعيم محلي آخر أو قريب ذكر يعمل كضامن لهم «كفيل». يمكن لهذا الكفيل أن يشهد للمجتمع بأن العائدين نبذوا أفراد أسرهم المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية ولا يشكلون تهديداً. من الجدير بالذكر أن الكفالة ذات أثر رجعي، ولا تحمل الكفلاء مسؤولية الأذى المستقبلي الذي قد يسببه رعاتهم، لكنها تفرض عليهم التزاماً بالإبلاغ عن السلوك المشبوه للسلطات.

كما هو الحال مع عملية الفحص، تختلف مستويات الثقة في عملية الكفالة عبر المواقع. الثقة العامة في الكفالة منخفضة جداً في القائم، وهي حتى أقل في طوزخورماتو (الشكل 7). في القائم، قد تعكس المستويات المنخفضة من الثقة في عملية الكفالة الاختلافات في الولاءات القبلية المحلية لتنظيم داعش أثناء الصراع. على الرغم من مقاومة بعض القبائل لداعش، تعاونت قبائل أخرى، وقد يُنظر إلى بعض الكفلاء على أنهم متعاطفون للغاية مع العائدين المنتمين إلى داعش، مما قد يُعد مصدراً للمخاطر الأمنية.

أما في طوزخورماتو، فقد تعكس المستويات المنخفضة من الثقة في عملية الكفالة ديناميكيات عرقية وطائفية، حيث يتصاعد القلق من أن الكفالة قد تكون مدفوعة بالولاءات الداخلية بدلاً من الثقة الحقيقية في أن العائدين لا يشكلون تهديداً للمجتمع.

الشكل 7 - «إذا كان لدى شخص ما كفيل، فهل تثق في عملية الكفالة لضمان سلامة المجتمع؟"

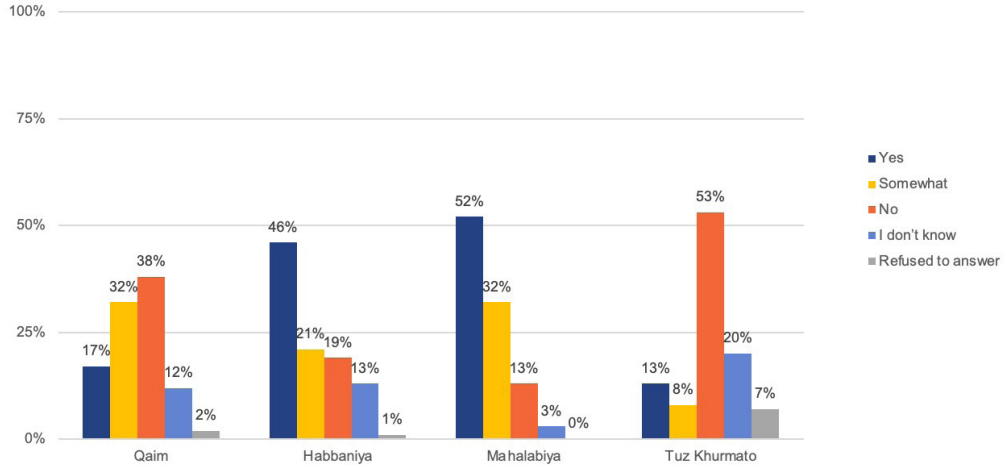

تشير الأبحاث إلى أن المجتمعات المضيفة تحمل تصورات متباينة تجاه الرعاة، وكذلك العائدون أنفسهم. فقد أظهرت المقابلات التي أُجريت في الأنبار عام 2022 في إطار مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) أن بعض أفراد المجتمع يتبنون مواقف سلبية تجاه الرعاة، معتبرين إياهم «داعمين للقتلة».

في السنوات الأخيرة، تم استخدام آليات العدالة القبلية لتسهيل المصالحة المحلية وإعادة الاندماج. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك ممارسة التبرئة، التي تشير إلى تنكر أو إنكار أحد أفراد العائلة المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية كوسيلة لتبرئة المتهم من قبل القبيلة. وتشارك في عملية التبرئة النساء اللواتي لديهن أقارب ذكور انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية بشكل أكثر شيوعاً. وغالباً ما يتعرضن للضغط والتحرش من قبل قادة المجتمع، بمن فيهم المختارون وشيوخ القبائل، لإجبارهن على الخضوع لهذه العملية كشرط أساسي للعودة إلى مناطقهم الأصلية، أو الحصول على الوثائق الرسمية، أو الوصول إلى الخدمات الحكومية الأساسية. وعلى الرغم من أن التبرئة تهدف إلى تبرئة المشاركين من الشبهات، إلا أنها غالباً ما تُفضي إلى تأثير غير مقصود ومضاد، يتمثل في زيادة وصم النساء وأطفالهن. وفي بعض الحالات، تم استخدام التبرئة في المحاكم كدليل على انتمائهم إلى جماعات متطرفة.

وعلى الرغم من أن ذلك ليس شرطاً رسمياً من قبل حكومة العراق، فقد قامت القبائل بتكييف آلية التبرئة وربطها بالنظام القضائي الرسمي من خلال آلية الإخطار، وهي إجراء قانوني يعني «إبلاغ عن جريمة» ويُفسر عادةً على أنه «تبليغ".

يمكن لكل من التبرئة والإخطار، كما يُطبقان في سياق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، أن يتركا تبعات سلبية على العائدين. ورغم الاعتقاد السائد بأن المجتمعات تدعم أو تشترط هذه العمليات كشرط للعودة، فإن نتائج الاستطلاعات تشكك في هذا الافتراض.

وعبر المناطق الفرعية الأربعة التي شملها الاستطلاع، يوجد تباين كبير في مستوى الثقة في آلية التبرئة كدليل على ما إذا كان العائدون لا يزالون مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية وقد يشكلون تهديداً للمجتمع. ويتجلى النمط العام التالي: إذ أن الثقة في التبرئة أقل بشكل ملحوظ في القائم وطوزخورماتو. ففي القائم، عبّر عدد من المستطلعين عن عدم الثقة في العملية بمعدل الضعف مقارنة بأولئك الذين وثقوا بها. وفي طوزخورماتو، كانت النسبة أكبر، حيث أفاد ثلاثة أضعاف عدد المستطلعين بعدم الثقة. وقد تعكس مستويات الثقة المنخفضة في هذه المناطق التوترات بين القبائل التي قاومت تنظيم الدولة الإسلامية وتلك التي تعاونت معه في القائم، بالإضافة إلى الانقسامات العميقة بين المجتمعات الإثنية والدينية في طوزخورماتو.

وعلى النقيض من ذلك، في محلبية، تحظى آلية التبرئة بمستوى ثقة أعلى نسبياً، إذ أفاد 52% من المستطلعين بالثقة التامة في العملية، فيما أشار 28% إلى ثقة جزئية. كما كانت الثقة مرتفعة نسبياً في حبانية، حيث عبّر 40% من المستطلعين عن ثقة تامة و22% عن ثقة جزئية.

الشكل 8 - «هل تثق في عملية التبرئة، التي يتعهدون بموجبها بقطع جميع الروابط مع أقاربهم من داعش؟"

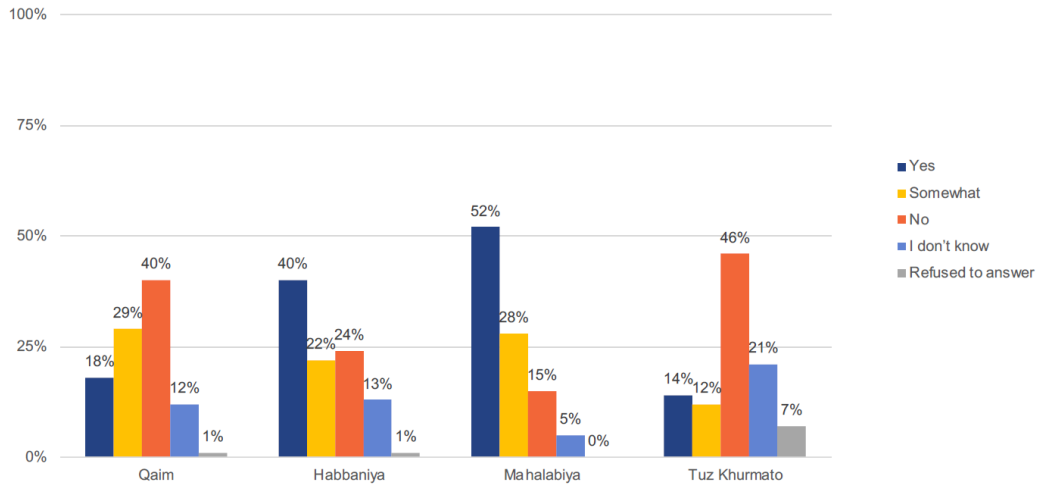

في القائم، قد يكون عدم الثقة في التبرئة ناتجاً عن العدد الكبير من النساء المعرضات للخطر بشكل خاص في هذا المجتمع، واللواتي من المرجح أن يتأثرن سلباً التبرئة. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن القائم يضم عدداً كبيراً من الأرامل واليتيمات بسبب تجنيد داعش للرجال والعنف ضدهم. في طوزخورماتو، قد يعكس عدم الثقة في التبرئة النفوذ الأقل للسلطات القبلية في هذه المنطقة المتنازع عليها بين الأعراق المتعددة مقارنة بالمناطق التي تكون فيها السلطات القبلية أقوى.

من المرجح أن تساهم مستويات الثقة المنخفضة في متطلبات العودة الرسمية - مثل الفحص الأمني - في التحول إلى متطلبات أكثر غير رسمية، مثل التبرئة في طوزخورماتو والقائم، ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستقبال للعائدين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش. وفي القائم على وجه الخصوص، يبدو أن هناك ثقة أقل في جميع مستويات السلطات المشاركة في جوانب مختلفة من عملية العودة. وعندما طُرِحَت عليهم سلسلة من الأسئلة حول ما إذا كانوا يشعرون بأن أسرهم عوملت بشكل عادل من قِبَل المحاكم والقضاء والسلطات المحلية وقوات الأمن المحلية والسلطات القبلية، أعطى المستجيبون من القائم إجابات إيجابية قوية بمستويات أقل بكثير من تلك التي أعطاها

المستجيبون من المواقع الأخرى. من المحتمل أن يساهم التصور حول كيفية معاملة المستجيبين أنفسهم من قِبَل جميع أنواع السلطات، إلى جانب الافتقار إلى وجود الدولة المتنازع عليه، في انخفاض مستويات الثقة في عملية العودة. ويرتبط هذا - وخاصة بالنظر إلى انعدام الأمن المستمر - بانخفاض مستويات القبول للعائدين في القائم مقارنةً بمناطق أخرى.

تصورات واستقبالات ملفات العائدين المختلفة

تعتمد هذه الدراسة إلى حد كبير على بيانات تُعرّف العائدين الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية، لكن هناك احتمالاً بأن المجتمعات المضيفة تميز وتفرق بين ملفات العائدين المختلفة. وقد أثار ذلك قلقاً محدداً من أن يُنظر إلى العائدين غير الرسميين وشبه الرسميين على أنهم يشكلون مخاوف أمنية إضافية على المجتمعات المضيفة، نظراً لأنهم لم يخضعوا لنفس عملية التحقق الأمني وفترة التأقلم في مركز جدة-1 كما هو الحال مع العائدين عبر عملية الترحيل الرسمية.

حتى الآن، لم تُجرَ الكثير من الدراسات حول العائدين غير الرسميين بسبب حساسية ظروف عودتهم والآثار الأمنية المحتملة الناتجة عن إبراز وجودهم في المجتمعات، مع بعض الاستثناءات، بما في ذلك تقرير حديث آخر من مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC). ومع ذلك، توجد بعض المؤشرات على أن العائدين غير الرسميين – وربما العائدين شبه الرسميين أيضاً، كما نوقش بمزيد من التفصيل أعلاه – يُنظر إليهم بشكل مختلف. على سبيل المثال، وُجدت تقارير تشير إلى استهداف العائدين غير الرسميين لهجمات انتقامية.

تشير بيانات الاستطلاعات إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بكيفية تمييز الجماهير في القائم، حبانية، محلبية، وطوزخورماتو بين هذه الفئات المختلفة من العائدين – النازحين داخلياً، والعائدين الرسميين من مركز جدة-1، والعائدين شبه الرسميين وغير الرسميين من سوريا (بما في ذلك من مخيم الهول للاجئين). كما يظهر الشكل 9، فإن معظم المستجيبين في ثلاث من الأربع مجتمعات، عند سؤلهم خصيصاً عن مقارنة ملفات العائدين، أفادوا بأنهم لا يعلمون. ومن بين المستجيبين الذين قاموا بالتمييز بين الملفات، ذكر أولئك في القائم أنهم يشعرون بقلق أكبر تجاه عودة العراقيين من مخيم الهول للاجئين مقارنةً بالنازحين داخلياً في العراق. وكانت الردود أكثر تبايناً في المواقع الأخرى.

الشكل 9 - «يرجى تخيل أن هناك أشخاصاً من منطقتك عاشوا في الهول ويريدون الآن العودة إلى هنا إلى موطنهم الأصلي. هل أنت أكثر أو أقل قلقاً بشأن عودة هؤلاء العراقيين من مخيم الهول، مقارنة بالنازحين داخلياً في المخيمات العراقية؟"

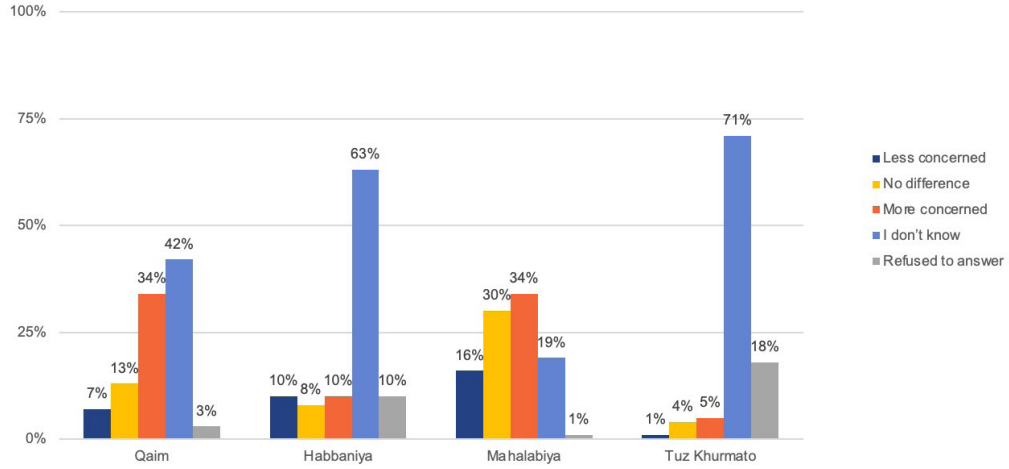

عند سؤال المستجيبين عن آرائهم حول العائدين غير الرسميين مقارنةً بالعائدين الرسميين من مخيم الهول للاجئين، لم يكن لديهم يقين. حيث أفاد 56% منهم بأنهم لا يعلمون، وذكر 16% أنه لا يوجد فرق بين المجموعتين، إذ ينظر إليهم المجتمع بنفس الطريقة، بينما قال 6% إن الرأي مختلط ويعتمد على ملف العائد. ويتماشى ذلك مع المقابلات النوعية التي أجراها مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC)، والتي كشفت أن العديد من سكان المجتمعات المستقبلة يمتلكون معلومات محدودة عن العمليات المختلفة للعودة؛ فعادةً ما يجهل الأشخاص تفاصيل عملية عودة العائدين ما لم يكونوا على معرفة شخصية بها.

وعلى الرغم من أن قادة المجتمع يفهمون الفرق بين العائدين الرسميين وغير الرسميين، إلا أن قادة المجتمع أكدوا أن المجتمع ككل لا يفهم. ولكن أعضاء المجتمع يحكمون على العائدين في المقام الأول على أساس تاريخهم المعروف وأفعالهم السابقة في المجتمع، وليس على أساس كيفية عودتهم. وخلال مناقشات مجموعات التركيز، تم تأكيد هذه النقطة من قبل أعضاء المجتمع أنفسهم، الذين قالوا إنهم لم يكونوا على علم بإجراءات العودة الرسمية وأضافوا أيضاً أنهم يحكمون على الأسر والأفراد بناءً على الدور المعروف الذي لعبوه في المجتمع أثناء سيطرة داعش عليه.

عندما كانوا يعرفون القليل عن تصرفات عائد معين أثناء الصراع، «هناك أقلية كبيرة تميز بين العائدين على أساس مسار العودة المحدد الذي اتخذوه» أي إلى الحد الذي يعرفونه عنه. وهذا يوفر بعض الأدلة لدعم المخاوف من أن العائدين غير الرسميين قد يواجهون وصمة عار ورفضاً أكبر من مجتمعات العودة، لكن التباين الجغرافي الذي تم تسليط الضوء عليه في هذا التقرير يشير إلى أن استجابة المجتمع قد تختلف حسب تجربة الصراع وانعدام الأمن الحالي والثقة في عمليات العودة (والسلطات المشاركة فيها). وهذا يثير احتمال أن تكون هناك حاجة إلى استجابة متباينة لمشاركة المجتمع في عودة النازحين العراقيين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش.

تداعيات السياسات والبرامج

إن إعادة الاندماج عملية ذات اتجاهين، مما يستدعي الاستثمار في تأهيل المجتمعات المحلية لاستقبال العائدين من مختلف الفئات. ونظراً لتأثر مستويات الاستقبال بديناميكيات المجتمع المحلي – مثل تجارب الصراع، ودور الدولة مقارنةً بالقبائل والميليشيات في المنطقة، وعدد العائدين وتجارب المجتمع معهم – يتضح أن اتباع نهج شامل وموحّد في التواصل مع المجتمع قد لا يكون فعّالاً.

وقد شدّد المشاركون في هذه الدراسة، وفي دراسات سابقة ضمن مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC)، على أن دعم إعادة الاندماج لا ينبغي أن يقتصر على العائدين وحدهم بعد انتهاء الحرب، بل يجب أن يشمل أيضاً المجتمعات المضيفة. إذ إن نجاح عمليات إعادة الاندماج لا يتحقق إلا من خلال تقديم الدعم للمجتمع المضيف، والاعتراف بمعاناته خلال فترة الصراع، ومعالجة نقص الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش المتاحة له. لذلك، ينبغي أن تأخذ برامج العودة وإعادة الاندماج في الاعتبار خصوصيات المجتمعات المحلية وديناميكياتها الداخلية، وأن توفر دعماً متكاملاً يشمل العائدين وأفراد المجتمع المضيف على حدّ سواء، لضمان تحقيق فعالية واستدامة في إعادة الاندماج.

ينتج عن ذلك عدد من التوصيات السياسية البسيطة:

أولاً: ينبغي أخذ التفاوتات المحتملة في مستويات استقبال العائدين داخل المجتمعات المحلية بعين الاعتبار، والنظر في العوامل المؤثرة في ذلك، مثل تجارب الصراع السابقة، واستمرار مظاهر انعدام الأمن، والتجارب السابقة مع العائدين، إضافةً إلى مدى قوة الدولة ووجود سلطات متنازع عليها.

ثانياً: عند العمل مع المجتمعات المحلية وقادتها لتسهيل عودة واندماج العراقيين الذين يُحتمل أن يُنظر إليهم كمرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية، يجب تطوير رسائل وبرامج تراعي السياق المحلي وتعكس تجارب السكان وتصوراتهم واحتياجاتهم. فعلى سبيل المثال، في المناطق التي تتمتع فيها الدولة بحضور قوي، قد يكون من المجدي إطلاق حملات إعلامية توضح آليات العودة الرسمية. أما في المناطق التي تشهد ضعفاً في سلطة الدولة، وتتنازعها قوى مختلفة، وتنتشر فيها الأنشطة غير القانونية أو تهديدات بقايا التنظيم، فقد لا يكون هذا النهج مناسباً أو فعالاً.

ثالثاً: لمعالجة ديناميكيات المجتمعات المحلية بشكل فعّال، ينبغي التعاون مع شركاء محليين يمتلكون فهماً دقيقاً للسياق الميداني، بما يضمن الحساسية للتوترات القائمة، والوعي بالعلاقات المحلية والصراعات المحتملة، الأمر الذي يعزز من فعالية التدخلات ويقلل من فرص التصعيد أو سوء الفهم.

رابعاً: ينبغي توخي الحذر عند تكييف البرامج والتدخلات مع بعض الممارسات المحلية الخاصة بعمليات العودة، مثل نظام «التبرئة». فرغم ما تحظى به هذه الآلية من ثقة نسبية في بعض المجتمعات، إلا أن تطبيقها في سياق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية قد يترتب عليه آثار سلبية خطيرة على العائدين، من بينها: إنشاء سجل مكتوب قد يُستغل ضدهم في المحاكم الرسمية، والتعرض للوصم الاجتماعي، وفرض الطلاق أو الزواج مرة أخرى بما ينعكس على حقوق الحضانة، فضلاً عن احتمال فقدان حقوق الميراث. كما قد تُستغل هذه الآلية لتصفية حسابات شخصية من خلال ادعاءات كيدية. ورغم وجود دوافع أمنية ومطالب شعبية تُستخدم لتبرير هذه الممارسات، إلا أنها لا تحظى بقبول مجتمعي موحد، وقد تُفضي في بعض الحالات إلى تقويض جهود إعادة الاندماج من خلال تعميق وصم العائدين.

تُسلّط هذه المخاوف الضوء على أهمية النهج المحلي، لكنها تؤكد في الوقت ذاته ضرورة تحقيق توازن دقيق بين احتياجات العائدين والمجتمعات المضيفة والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية، بما يضمن تصميم استجابات مخصصة تراعي حقوق الإنسان وتقلل من الأضرار المحتملة.

المصدر:

https://unidir.org/files/2023-04/MEAC_UNIDIR_Coming_Home_Return_Re-integration_families_Perceived_ISIL_Affiliation_Iraq.pdf

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org